# تحليل أداء حركة التجارة الخارجية الإفريقية بالتطبيق على مصر وكينيا و إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة من 2001 حتى 2014

**د/ ياسر محمود أحمد عبد الرحمن غلاب***

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري- مصر

**Abstract:**

Although the trade preferences granted by Africa of its, which should lead to an increased flow of trade in General, and in particular exports of the world, however, Africa's exports to the world through the period (2001-2015) low, notes that the relative share of Africa's exports are very low while the world during the study period 2001-2014 due to the commercial policies of trade liberalization measures, seen us evolving merchandise exports between 2001 and 2015 So I took on the rise, showing us that she came back to sign international conventions from Egypt, both with the European Union or Turkey or China, either focus indicator for Egyptian exports, the results were fluctuating concentration factor in value terms were less value in 2009 amounting to 15%, and the value of the concentration factor in 2006 amounted to 25.3% is the highest value, this shows the concentration of exports on a few non-oil exporting goods, chiefly mineral products and manufactures, either Export diversification index results show that the value of the coefficient of variation was less volatile value in2013 At 0, 516 where was unstable to reach maximum value is 0, 649 2002. As for Kenya, Kenya's exports to the world have achieved developed during 2001-2014 m 197%. The results show that the value of the fluctuating concentration factor where she had less value in 2007 amounting to 18%, rising gradually wobbling, this shows Kenyan exports focused on consumer goods, the results show that the value of the coefficient of variation was less volatile value in 2011 at 0639 were also was unstable to reach maximum value in 2001 was 0733, For Africa, sub-Saharan Africa's exports to the world have achieved remarkable development up to 369% during 2001-2014. Through the review and analysis of exports of Africa South of the Sahara in the study period, we find that the y value of managed to the world rose in 2001 from 2000 with a growth rate of minus estimated (-4.8%) And explains why this internal and political factors in the countries of Africa The results show that the fluctuating concentration factor value to the maximum value in 2008 with 48%, but the value of the coefficient on oscillation took focus through the rest of the study period until it reached its lowest value in 2001 and 2002 and was 31% and 32% respectively, the results show that the value of the coefficient of variation was less volatile value in 2014 with a 0533 rising gradually. To reach the highest value and 0639 in 2011, the index value of the symmetry of the Saharan devalued index of 28% in 2001 to 26% in 2013 for the average value of the indicator reaching 25%.

**Keywords**: Merchandise trade-Africa-Egypt-Kenya

* مدرس مساعد- بكلية الإدارة والتكنولوجيا الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، مصر ، مايل: yasser_ghalab@yahoo.com

## مقدمة

ارتبطت التجارة الخارجية الإفريقية بالتجارة العالمية، حيث أن الموجات التي أثرت على التجارة الخارجية أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على الدول الإفريقية ، حيث أن العديد من دول إفريقيا هي عضواً في منظمة التجارة العالمية ، وفي إطار الاتحاد الجمركي لمجموعة شرق إفريقيا التي تضم (بور ندى ، كينيا، رواندا ، تنزانيا ، أوغندا) ،أنشأ بروتوكول EAC لإنشاء تعريفة خارجية مشتركة تشمل الثلاث دول على 3 مراحل المرحلة الأولى تخفيض صفر على المواد الخام وتخفيض يقدر ب10% على السلع الوسيطة وتخفيض 25% على جميع السلع تامة الصنع، ودخلت حيز التنفيذ في 2006، فالتعاون الاقتصادي يشتمل على درجات متعددة من الإجراءات كإقرار مميزات تجارية مثل إجراء تخفيضات أو إعفاءات جمركية، أو رفع القيود الكمية على انتقال السلع مما يؤدى إلى درجات كبيرة من التقارب الاقتصادي ، أما التكامل فهو أكثر درجات التعاون عمقا حيث يقصد به إدماج عدد من الدول في كيان واحد ، كما أن هناك فرقا بين الآثار المترتبة على كل منهما فالآثار المترتبة مثلا على الحالة التي تتوصل فيها عدة أقطار إلى إزالة جميع القيود والحواجز على انتقال السلع وعناصر الإنتاج بينها ، وإلى تنسيق في السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على أساس من تخطيط مشترك تختلف عن الآثار التي تترتب على تخفيض الرسوم الجمركية بين دولتين ، فالحالة الأولى تدخل تحت مدلول التكامل الاقتصادي أما الحالة الثانية فتدخل تحت مدلول التعاون الاقتصادي ، كما يمكن أن نضيف إلى ذلك أن علاقات التعاون الاقتصادي تتميز باحتفاظ الوحدات الاقتصادية المعينة بصفاتها المتميزة .

## أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من أهمية التجارة الخارجية لعملية النمو الاقتصادي ، وخاصة الصادرات ، وبالتالي يعد توفير المناخ المناسب لتقدم ونمو الصادرات أمراً مهما، لما له من أثر إيجابي على خلق فرص العمل، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وإصلاح عجز الميزان التجاري.

## إشكالية الدراسة :

تتمثل الإشكالية الأساسية للدارسة في أنه على الرغم من أن الأفضليات التجارية التي تمنحها إفريقيا لدولها والتي يجب أن تؤدي إلى زيادة تدفق التجارة بوجه عام، والصادرات منها بوجه خاص من العالم ، ولكن بالنظر إلى نسبة صادرات إفريقيا للعالم من خلال الفترة (2001-2015) يلاحظ أن النصيب النسبي لصادرات إفريقيا منخفضة جدا بالرغم من ارتفاع صادرات إفريقيا جنوب الصحراء إلى العالم خلال فترة الدراسة 2001-2014 نتيجة إلى اتخاذ سياسات تجارية لإجراءات تحرير التجارة، ومناطق التجارة الحرة في اغلب التجمعات

الإقليمية ، واتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع إفريقيا مثل (الاجوا مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وكوتونو مع الاتحاد الأوربي) ، وقد انعكست الشراكة الاقتصادية بين إفريقيا جنوب الصحراء و الولايات المتحدة الأمريكية إلى ارتفاع الصادرات الإفريقية من المنتجات (الكيميائية والمواد الكيميائية العضوية وغير العضوية ، والسيارات وسيارات النقل الجماعي، ومصنوعات معدنية غير الفلزية وبعض الصناعات الأخرى من الملابس والمنسوجات)،

ومن ثم تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على تساؤل رئيسي يتمثل فيما يلي:

1- هل تطور التجارة الخارجية لإفريقيا بصفة عامة ومصر وكينيا بصفة خاصة يعكس حجم التطور الداخلي في السياسات التجارية المتبعة في البلدان الإفريقية ؟

2- هل استفادت الدول الإفريقية من ربط المساعدات الإنمائية والعلاقات التجارية مع التجمعات الدولية،

## فرضية الدراسة :

إن تطور حجم التجارة الخارجية لإفريقيا بالتطبيق على مصر وكينيا يرجع إلى إتباع هذه الدول بعض السياسات الاقتصادية وفتح علاقات اقتصادية وعقد الاتفاقيات الدولية حول فتح أسواق خارجية وداخلية.

## هدف الدراسة :

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في اختبار مدى صحة أو خطأ الفرضية الأساسية التي تقوم عليها الدراسة، وذلك بغرض التعرف على أثر إتباع الدول الإفريقية بعض السياسات الاقتصادية وعقد الاتفاقيات الدولية حول فتح أسواق خارجية وداخلية.

**منهجية الدراسة :**

اعتمدت الدراسة على أكثر من منهج، حيث تم استخدام المنهج التحليلي بشكل رئيسي في تحليل تجارة إفريقيا الخارجية بالتطبيق على مصر وكينيا ، كذلك اعتمدت الدراسة على بعض المؤشرات والمقاييس التي تستخدم في تحليل التجارة الخارجية سوف نستخدم مجموعة من المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية ويتطلب الأمر استعراض بعض المؤشرات عن أداء الصادرات سواء كانت مؤشرات جزئية أو مركبة ، من خلال حساب كل من مؤشر كثافة التجارة، ، ومؤشرات (التنوع والتركز السلعي للصادرات والواردات) ، ومؤشر التوافق التجاري ، وأخيرا حساب مؤشر تشابه وتماثل التجارة (صادرات وواردات) وغيرها.

وقد تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) والخاص بتدفقات التجارة

الدولية، كذلك تم تحديد مجموعة السلع وفقا للتصنيف الدولي Standard International Trade Classification (SITC) الصادر عن الأمم المتحدة.

**خطة الدراسة** :

تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين ؛

يتناول المبحث الأول تطور حركة التجارة الخارجية الإفريقية بالتطبيق على مصر وكينيا

ويتناول المبحث الثاني مؤشرات التجارة الخارجية لمصر وكينيا

## المبحث الأول: تطور حركة التجارة الخارجية الإفريقية بالتطبيق على مصر وكينيا

تنقسم التجارة الخارجية العالمية إلى صادرات وواردات من السلع والخدمات ، كما تنقسم الصادرات إلى صادرات سلعية وصادرات خدمية ، وتنقسم الواردات مثلها ، وفي إطار الدراسة سوف نتناول التجارة الخارجية في المنتجات السلعية المنقولة مما لها ارتباط مباشر بالخدمات اللوجيستية بالموانئ البحرية ؛ ولمعرفة اتجاه الصادرات والواردات تستخدم العديد من المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية مثل درجة التركز للصادرات والواردات وغيرها، وفي هذا المبحث سنتناول مطلبين هما :

المطلب الأول: تطور حركة الصادرات والواردات المصرية

المطلب الثاني: تطور حركة الصادرات والواردات الكينية

المطلب الثالث: نظرة على حركة التجارة الخارجية الإفريقية

## المطلب الأول: تحليل حركة الصادرات والواردات السلعية المصرية

### أولا: الصادرات السلعية

**جدول رقم (1): صادرات مصر السلعية خلال الفترة (2001-2014). القيمة بالمليون**

| السنوات | الصادرات السلعية المصرية | صادرات العالم | صادرات إفريقيا | نسبتها إلى صادرات العالم | نسبتها إلى صادرات إفريقيا |
|---|---|---|---|---|---|
| 2001 | 4824.51 | 6195068 | 138830.8 | 0.000779 | 0.034751 |
| 2002 | 5545.896 | 6499786 | 144882.6 | 0.000853 | 0.038279 |
| 2003 | 7407.766 | 7589983 | 179346.4 | 0.000976 | 0.041304 |
| 2004 | 7407.766 | 9223768 | 239605.8 | 0.000803 | 0.030916 |
| 2005 | 12912.02 | 10502488 | 311126.9 | 0.001229 | 0.041501 |
| 2006 | 16728.1 | 12127771 | 370889.1 | 0.001379 | 0.045103 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 0.044021 | 0.001371 | 436704.6 | 14020775 | 19224 | 2007 |
| 0.04663 | 0.001624 | 562376.7 | 16148864 | 26223.758 | 2008 |
| 0.058602 | 0.001837 | 393528.8 | 12555778 | 23061.6 | 2009 |
| 0.050702 | 0.001728 | 521435 | 15302138 | 26437.816 | 2010 |
| 0.049987 | 0.001665 | 610714.5 | 18338967 | 30527.7 | 2011 |
| 0.045926 | 0.001589 | 640095.9 | 18496727 | 29396.9 | 2012 |
| 0.047383 | 0.001503 | 601312.9 | 18954844 | 28492.1 | 2013 |
| 0.048771 | 0.001426 | 555479.6 | 19003732 | 27091.2027 | 2014 |

**المصدر:** محسوب بواسطة الباحث بناءً على إحصاءات الأنكتاد (UNCTAD STAT, 2016).

## تحليل أداء الصادرات السلعية لمصر

يتضح لنا من الجدول السابق والذي يبين تطور حركة الصادرات المصرية السلعية خلال الفترة من 2001 وحتى عام 2015 أن حجم الصادرات بداية فترة الدراسة بلغت 5 مليار تقريباً وما إذا قورنت بالصادرات العالمية فهي نسبة ضئيلة جداً إلا أن نسبتها إلى إفريقيا نصل إلى 3.5% وهي نسبة معقولة نسبياًن ثم زادت الصادرات المصرية لنصل إلى 5.5 مليار دولار عام 2002 بفارق 2/1 مليار عن عام 2001 وبنسبة تغير 10% بالزيادة وهي نسبة قريبة إلى نسبة تغير الصادرات العالمية والصادرات الإفريقية ويلاحظ أن نسبة الصادرات المصرية عام 2002 إلى العالم زادت من 0.000779 عام 2001 إلى 0.00085 عام 2002 وهذا يؤكد أن الصادرات المصرية أخذت حيز جديد في الأسواق العالمية ويرجع ذلك إلى توقيع مصر العديد من الاتفاقيات الخاصة للاستثمارات المباشرة منذ بداية الألفية الثالثة.

وفي عام 2003 زادت الصادرات السلعة المصرية بشكل كبير نسبياً يتصل إلى 7.4 مليار دولار بفارق حوالي 2 مليار عن عام 2002 ونسبة تغير 40% وأيضاً خلال عام 2003 زادت نسبة الصادرات السلعية المصرية بالنسبة إلى كل من الصادرات العالمية بنسبة 0.000976 والصادرات الإفريقية 4% وفي عام 2005 زادت الصادرات السلعية بشكل كبير جداً حيث بلغت حوالي 13 مليار بفارق 6 مليار عن عام 2004 وترجع هذه الزيادة إلى زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والغير مباشرة ويلاحظ أن نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي من الناتج الأجنبي من الناتج المحلي الإجمالي عام 2004 بلغ 1.2% ثم قفز في عام 2005

ليصل إلى 5.7% بفارق 5% ونلاحظ أن هذه الزيادة في الاستثمارات أدت إلى زيادة الصادرات بشكل كبير [1].

ويلاحظ في عام 2005 أن نسبة مساهمة الصادرات المصرية السلعية لدى العالم زادت بشكل كبير إلى 0.001229 ومساهمتها في الصادرات الإفريقية بلغت 4.1% وممكن إرجاع ذلك هو إن حققت تجارة مصر مع دول الكوميسا زيادة كبيرة خلال الفترة الماضية حيث بلغ إجمالي الصادرات المصرية لدول المجموعة نحو533 مليون دولار عام2005 بنسبة زيادة قدرها 43% عن عام2004, وكانت صادرات مصر مع دول التجمع لا تتجاوز46 مليون دولار قبل إنشاء الكوميسا ، كما زادت الواردات المصرية من دول التجمع بنسبة 18% لتصل إلى280 مليون دولار ، ليصل بذلك إجمالي حجم تجارة مصر مع الكوميسا إلى813 مليون دولار بفائض لصالح مصر مقداره 253 مليون دولار.[2]

وفي عام 2007 بلغت الصادرات السلعية حوالي 19,2 مليار بفارق حوالي 3 مليار عن عام 2006 و الذي بلغ 16.7مليار دولار ويرجع ذلك إلى التوقيع علي اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتركيا بتاريخ 27 ديسمبر 2005 ، وقد تم الانتهاء من إجراءات التصديق علي الاتفاق من الجهات المسئولة في كل من البلدين وقد تم دخول الاتفاق حيز النفاذ في 2007/3/1 ، وتعكس أحكامها – بصفة عامة – صورة للفصول التي تتناول التجارة الحرة بين مصر والاتحاد الأوروبي في اتفاقية الشراكة المبرمة بينهما ، حيث تتيح الاتفاقية زيادة ثقة المستثمرين الأتراك في الاقتصاد المصري ، الأمر الذي من شانه تشجيع هؤلاء المستثمرين ورجال الأعمال الأتراك علي توجيه استثماراتهم إلي مصر في مشروعات مشتركة للاستفادة من اتفاقات التجارة الحرة التي وقعتها مصر مع الدول العربية و الكوميسا لتكون مصر قاعدة انطلاق وركيزة لهذه الأسواق، خاصة وان رجال الأعمال والمستثمرين الأتراك ومن شأن توقيع هذا الاتفاق كان تحفيزهم وتشجيعهم على الاستثمار بمصر. وقد بدا عديد من رجال الأعمال الأتراك في صناعه المنتجات النسجية والملابس الجاهزة فور علمهم بقرب التوقيع علي اتفاق تجارة حرة بين البلدين إلى اتخاذ خطوات جادة وفعالة في هذه الصناعة سواء باستثمارات تركية او مشروعات مشتركة مع نظرائهم المصريين. [3]

وفي عام 2008 زادت الصادرات السلعية بشكل غير مسبوق لتصل إلى 26.2 مليار دولار بفارق 7 مليار عن العام السابق مباشرة 2007 والذي بلغت الصادرات منه 19.2 مليار دون دين المحتمل أن ترجع هذه الزيادة إلى زيادة التدفقات الاستثمارية التركية والكويتية عام 2007 وأيضاً الاكتشافات الحديثة لآبار البترول الجديدة في مناطق خليج السويس والصحراء الغربية وأيضاً من المحتمل أن ترجع هذه الزيادة إلى أثر توقيع اتفاقية تجارة حرة مع دول الأفتا

والتي تتضمن بوجود إعفاءات جمركية على الصادرات السلعية المصرية لهذه الدول [4]، وبذلك زادت نسبة مساهمة الصادرات المصرية في الصادرات العالمية لتصبح حوالي 0.0016 و 4.6% أحرزت تقدم في مجال الإصلاح الاقتصادي، وبخاصة بالنسبة للسياسات المالية والنقدية العامة، وللتحرر الاقتصادي العام، والذي استكمل بإنشاء المحاكم الاقتصادية ذات المسار السريع في أكتوبر 2008. وتهدف المحاكم الجديدة إلى تحسين القدرة على التنبؤ بالأحكام وسرعة البت فيها في بعض مجالات مثل حقوق الملكية الفكرية ومكافحة الاحتكار، والمنافسة، وأسواق رأس المال والمصارف. وقد وضعت الأحكام الخاصة بهيئة تسوية المنازعات على أساس التوفيق لما قبل المحكمة. في عام 2008، قام البنك المركزي المصري بتنفيذ مبادئ بازل الثاني للإشراف المصرفي الفعال.ويظل الاتحاد الأوروبي في عام 2008 الشريك التجاري الأول مع مصر. وخلال نفس العام، زادت الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 13.1، وزادت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى مصر في نفس الفترة بنسبة 22.2 وكان إجمالي حجم التجارة مع الاتحاد الأوروبي 20.66 مليار يورو في عام 2008. وتم الانتهاء من المفاوضات التجارية بشان المنتجات الزراعية، والمنتجات الزراعية المصنعة والأسماك والمنتجات السمكية في يونيو 2008. وبدأت المفاوضات الثنائية المتعلقة بتحرير الخدمات والمؤسسات في أوائل عام 2008. واستمرت المفاوضات بشأن آليات تسوية المنازعات في عام 2008. [5]

وفي عام 2009 انخفضت الصادرات السلعية المصرية متأثرة بالأزمة المالية العالمية والتي ضربت الاقتصاد العالمي لتتراجع الصادرات بفارق 3 مليار عن العام السابق وتصبح حوالي 23 مليار إلا أن نسبة الصادرات المصرية من صادرات العالم في ذلك الوقت زادت لتصبح 0.0018 وإفريقيا زادت بشكل كبير يتضح 5.8% ويلاحظ أن انخفاض الصادرات خلال عام 2009 يرجع أيضاً إلى تراجع صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية من التاريخ في حين بلغ 7.7% عام 2008 وبعد ذلك زادت الصادرات المصرية خلال العامين 2010 و2011 بشكل طبيعي يشير معدل الزيادات في فترة الدراسة قبل عام 2009 لتصبح 26 مليار و 30 مليار على التوالي إلا أن خلال الأعوام 2012 و 2013، 2014 تراجعت الصادرات المصرية السلعية على استحياء أي بشكل بطيء ومن المؤكد أن تعود هذه التراجعات إلى الأحداث السياسية عقب ثورة يناير 2011 والتي أدت إلى هروب العديد من الاستثمارات الأجنبية وإلى ضعف القوة الإنتاجية متأثر باضطرابات العمال وغيرهم. أيضاً تراجعت والأول مرة مساهمة الصادرات المصرية في الصادرات العالمية بشكل متوالي خلال العوامل السابقة لتكون 0.00158 و 0.001503 و 0.00142.

إلا أن مساهمة الصادرات السلعية المصرية إلى إفريقيا أخذت في التصاعد خلال هذه الأعوام.

**شكل رقم (1) الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة 2001-2014**

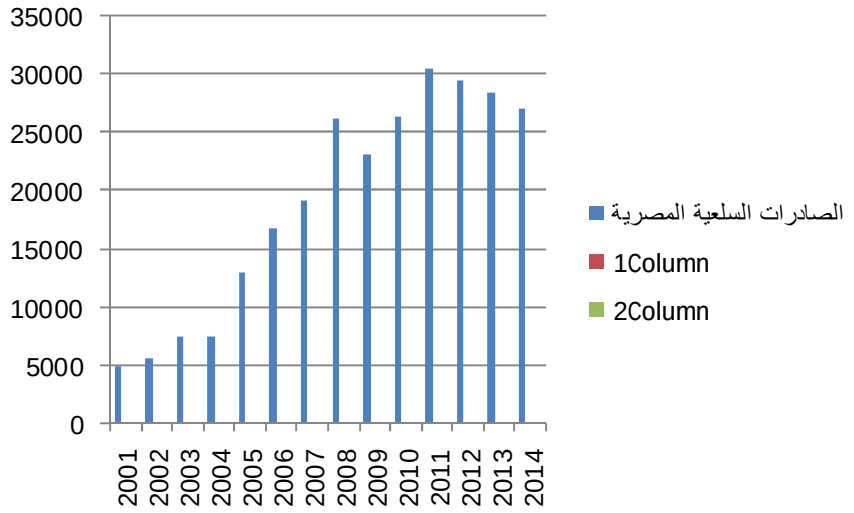


**المصدر:** رسم بواسطة الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

## الواردات السلعية لمصر

**جدول رقم (2): واردات مصر السلعية خلال الفترة (2001-2014). القيمة بالمليون**

| السنوات | الواردات السلعية | واردات العالم | واردات إفريقيا | نسبة من الواردات العالمية | نسبة من الواردات الإفريقية |
|---|---|---|---|---|---|
| 2001 | 13375.955 | 6412138 | 134890.3 | 0.002086 | 0.099162 |
| 2002 | 12769.844 | 6663331 | 135960.5 | 0.001916 | 0.093923 |
| 2003 | 12950 | 7779532 | 165515.4 | 0.001665 | 0.07824 |
| 2004 | 15950 | 9478757 | 212566.5 | 0.001683 | 0.075035 |
| 2005 | 15950 | 10777642 | 256561 | 0.00148 | 0.062168 |
| 2006 | 27300 | 12355258 | 303117.9 | 0.00221 | 0.090064 |
| 2007 | 37100 | 14229607 | 375060.6 | 0.002607 | 0.098917 |
| 2008 | 48381.5 | 16467643 | 481496.2 | 0.002938 | 0.100482 |
| 2009 | 44945.7 | 12689586 | 411262.9 | 0.003542 | 0.109287 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 0.110477 | 0.003432 | 479038.7 | 15420513 | 52922.828 | 2010 |
| 0.103939 | 0.003199 | 566706.4 | 18415633 | 58902.8 | 2011 |
| 0.112159 | 0.003714 | 616983.4 | 18631707 | 69200.2 | 2012 |
| 0.091678 | 0.003078 | 635863.2 | 18939647 | 58294.5 | 2013 |
| 0.105122 | 0.003555 | 642061.5 | 18987411 | 67494.8798 | 2014 |

**المصدر:** محسوب بواسطة الباحث بناءً على إحصاءات الأنكتاد (UNCTAD STAT, 2016).

تعتبر مصر من الدول المستوردة للسلع حيث دائما يكون الميزان التجاري في حالة عجز كبير ويتضح من الجدول السابق أن الواردات المصرية السلعية آخذة في التزايد خلال فترة الدراسة باستثناء عام 2009 تراجعت الواردات بسبب الأزمة المالية العالمية ثم عاودت الزيادة مرة أخرى منذ عام 2010 حيث زادت الواردات بشكل اكبر مما سبق ويرجع ذلك إلى وجود فائض طلب في السوق المصرية بسبب إضرابات الفئات العمالية وهروب العديد من الاستثمارات الأجنبية بسبب الانفلات الأمني والسياسي عقب ثورة 25يناير . وتعتبر مصر من الدول التي تشكل الواردات السلعية لها أهمية ضرورية خاصة بعض غلق العديد من المصانع وفشلها في الفترة الأخيرة أما متأثرة بعمليات الخصخصة أو أنها فشلت بسبب عدم الرعاية الحكومية لها ويلاحظ من الجدول أن الواردات السلعية أخذت في التزايد بشكل طبيعي منذ عام 2002 ومن عام 2005 إلا أن منذ عام 2005 وحتى عام 2008 أخذت الواردات في تزايد بشكل كبير بفارق مليار عن كل عام إلا أن في عام 2009 تراجعت والأول مرة وذلك بسبب ما تعرض له العالم من أزمة مالية عالمية أثرت على الصادرات العالمية وبالتالي أثرت على الواردات العالمية مما فيها الواردات المصرية ثم عاودت الواردات زيادتها مرة أخرى خلال 2010 و 2011 مرة أخرى وفي و 2012 زادت الواردات لتصبح 69.200 وترجع هذه الزيادات إلى غلق العديد من المصانع وهروباً المستثيرين بسبب ثورة 25 يناير 2011 وإضرابات العاملين وتوقف العديد من خطوط الإنتاج من أدى إلى تعويض من فائض الطلب من السوق العالمية

**شكل رقم (2) واردات مصر السلعية خلال الفترة (2001-201**

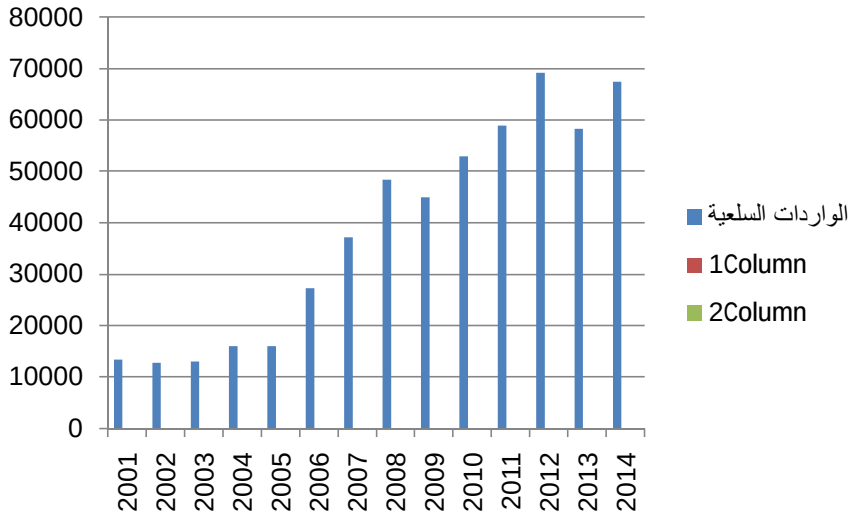


**المصدر:**رسم بواسطة الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

## المطلب الثاني: تطور حركة الصادرات والواردات السلعية الكينية

جدول رقم ( 3 ) تطور أداء التجارة الخارجية كينيا خلال الفترة(2001-2014)

**بالمليون دولار**

| البيان | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي الصادرات | 1944 | 2116 | 2551 | 2683 | 3420 | 3502 | 4081 | 5001 | 4463 | 5169 | 5599 | 5877 | 5537 | 5782 |
| معدل النمو % | 12.1 | 8.9 | 13.9 | 11.3 | 27.4 | 2.4 | 16.5 | 22.5 | -10.7 | 15.8 | 11.3 | 6.5 | -4.4 | 4.4 |
| إجمالي الواردات | 3192 | 3075 | 3475 | 4563 | 5846 | 7233 | 8989 | 11128 | 10202 | 12093 | 14799 | 16317 | 16394 | 18437 |
| الميزان التجاري | -1248 | -959 | -924 | -1880 | -2426 | -3731 | -4908 | -6127 | -5739 | -6924 | -9200 | -10440 | -10857 | -12655 |
| إجمالي حجم التجارة | 5136 | 5191 | 6026 | 7246 | 9266 | 10735 | 13070 | 16129 | 14665 | 17262 | 20398 | 22194 | 21931 | 24219 |

| الناتج المحلى الإجمالي | 14892 | 15084 | 17095 | 18461 | 21493 | 25812 | 31921 | 35315 | 37022 | 39701 | 40832 | 49617 | 54443 | 60900 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة الصادرات من الناتج المحلى % | 13 | 14 | 15 | 15 | 16 | 14 | 13 | 14 | 12 | 13 | 14 | 12 | 10 | 9 |
| معدل الانفتاح | 34 | 34 | 35 | 39 | 43 | 42 | 41 | 46 | 40 | 43 | 50 | 45 | 40 | 40 |
| معدل تغطية الصادرات للواردات % | 61 | 69 | 73 | 59 | 58 | 48 | 45 | 45 | 44 | 43 | 38 | 36 | 34 | 31 |
| صادرات كينيا لإفريقيا جنوب الصحراء | 654 | 803 | 966 | 1040 | 1316 | 1295 | 1549 | 2003 | 1804 | 2011 | 2470 | 2490 | 2219 | 2362 |
| نسبة صادرات كينيا لإفريقيا جنوب الصحراء من العالم % | 33.6 | 37.9 | 37.9 | 38.8 | 38.5 | 37.0 | 37.9 | 40 | 40.4 | 38.9 | 44 | 42.4 | 40 | 40.8 |

**المصدر:** محسوب بواسطة الباحث بناءً على إحصاءات الأنكتاد (UNCTAD STAT, 2016).

يشير الجدول رقم (3) بالأسعار الجارية إلى أن صادرات كينيا إلى العالم حققت تطورا خلال الفترة 2001-2014م بلغ 197%. ومن خلال استعراض وتحليل صادرات كينيا في فترة الدراسة نجد أن قيمة صادراتها إلى العالم في عام 2001 بلغت 1944 مليون دولار ثم ارتفعت عام 2002 لتصل إلى 2116 بنسبة 8.84 %، ويفسر هذا الارتفاع لصادرات الوقود نتيجة لزيادة الإنتاج والتكرير لبترول من قبل الشركات الأجنبية خاصة لأوغندا وتنزانيا ،وارتفاع صادرات الملابس كنتيجة لاتفاقية الأجوا [6] ، ثم ارتفعت الصادرات لتصل إلى 5 مليار دولار عام 2008 بمعدل نمو يصل إلى (136%) عن عام 2002م ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها الحوافز التي وضعتها الحكومة الكينية من اجل دعم وتشجيع الصادرات وتتمثل في تخفيض الضرائب على الصناعة وضريبة القيمة المضافة ومناطق تجهيز الصادرات حتى وصل بحلول عام 2004 أكثر من 36 منطقة لتجهيز الصادرات التي وتهدف لتوفير فرص استثمارية ومشاريع تجارية ، كما قامت كينيا بإجراءات إعفاء من الضرائب الجمركية للآلات والمعدلات الرأسمالية وأيضا بعض المواد الخام اللازم للعملية الإنتاجية ، مما ترتب على ذلك زيادة عدد العمال والسلع المصدرة للخارج[7]. ويستحوذ القطاع الزراعي على نصف هيكل صادرات كينيا تقريبا وخاصة محصول الشاي والبن والمحاصيل البستانية رغم انخفاض أسعارها عالمياً [8] .

وقد قامت كينيا بمجموعة من الإجراءات التجارية التي تهدف إلى سرعة تحويلها لدولة صناعية وسهولة النفاذ للأسواق الخارجية لذلك دخلت كينيا في المفاوضات متعددة الأطراف ومفاوضات إقليمية وثنائية وترتيبات تجارة تفضيلية ، فهي من الدول الموقعة على لومي ، وقد التزمت الحكومة بعمل تحرير تدريجي للتعريفة الجمركية لتشجيع ودعم التجارة وتماشياً مع منظمة التجارة العالمية [9] .

وتشجع كينيا الاستثمار الأجنبي وتمنح المعاملة الوطنية للمستثمرين الأجانب وتسهل تراخيص الأنشطة التجارية للأجانب، باستثناء تلك المتعلقة بالأمن القومي أو المعايير الصحية، حيث تقدم كينيا حوافز ضريبية للمستثمرين المحليين والأجانب في شكل إعفاءات ضريبية على السلع الرأسمالية والوسيطة، والتخفيض التدريجي للمعدلات الضريبة على الشركات، مما يجعل كينيا من الدول الجاذبة للاستثمار[10].

وفي إطار الاتحاد الجمركي لمجموعة شرق إفريقيا التي تضم (بورندي ، كينيا، رواندا ، تنزانيا ، أوغندا) ، والذي تم في والسلع من أوغندا وتنزانيا والتي سيتم استيرادها إلى مجانا اجب كينيا.

أنشأ بروتوكول EAC لإنشاء تعريفة خارجية مشتركة تشمل الثلث دول على 3 مراحل المرحلة الأولى تخفيض صفر على المواد الخام وتخفيض يقدر ب10% على السلع الوسيطة وتخفيض 25% على جميع السلع تامة الصنع، ودخلت حيز التنفيذ في 2006[11].

حيث انضمت كينيا لمجموعة شرق إفريقيا والتي تشمل بورندي ، كينيا، رواندا ، تنزانيا ، أوغندا وقاموا بالتوقيع على الاتفاقية المؤقتة في نوفمبر عام 2007 ، واستمرت المفاوضات في نيروبي بكينيا في عام 2014 حيث حققت تقدماً كبيراً واتفقوا على مناقشة القضايا الرئيسية العالقة التي تتعلق بالضرائب على الصادرات لدول المنطقة وتم الاتفاق على عقد اجتماع وزاري نهائي في 11 سبتمبر 2015 بوضع نص قانوني للاتفاقية وتم ترجمتها للتصديق عليه.[12]

وبصفة عامة فقد ارتفعت صادرات كينيا إلى العالم الخارجي خلال فترة الدراسة 2001-2014 بنسبة زيادة تقدر بـ 197% نتيجة لتحرير التجارة، ومنطقة التجارة الحرة ، وساعد على هذا الارتفاع زيادة أسعار بعض المعادن. وكما يتضح من الجدول رقم () فإن نسبة الصادرات من الناتج المحلى الإجمالي تتسم بالثبات -إلى حد ما- حيث تراوحت خلال فترة الدراسة ما بين 12% و16%، باستثناء عام 2014 حيث كانت 9% ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي بنسبة أكبر من معدل نمو الصادرات ، أما في سنوات 2003 و2004 و2005 فقد بلغت النسبة أعلى قيمة لها وبلغت 15% و16% ويفسر ذلك لزيادة الصادرات نتيجة لوجود منطقة التجارة الحرة بين كينيا ودول الجوار في ظل التكامل الإقليمي من جهة ، وانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.

أما صادرات كينيا إلى إفريقيا بالنسبة لصادراتها للعالم فيلاحظ أنها تراوحت ما بين 33% و44% ، ووصلت لأكبر نسبة في عامي 2011 و2012 لتصل إلى 44% و 42,5% على التوالي ، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة صادرات كينيا لدول إفريقيا خاصة دول الجوار في إطار الاتحاد الجمركي لمجموعة شرق إفريقيا EAC ، ويرجع سبب انخفاض تلك النسبة في بداية الدراسة 2001- 2007 لتشابه الهيكل السلعي لكينيا مع باقي دول إفريقيا ، وزيادة صادرات كينيا إلى باقي الشركاء التجاريين الرئيسين مثل اليابان، والصين، والهند ، ورغم هذا الانخفاض إلا أنه لم يؤثر على إفريقيا جنوب الصحراء كشريك تجارى مهم لكينيا.

كما يتضح من الجدول رقم ( 3 ) فإن الميزان التجاري لكينيا مع العالم الخارجي حقق عجزاً تجارياً خلال فترة الدراسة 2001- 2014، وهذا العجز يعود إلى ارتفاع واردات كينيا وخاصة الواردات الصناعية .

أما معدل تغطية الصادرات للواردات فبلغ أقصاه عامي 2002 و2003م ليصل إلى 69% و73% على التوالي، وهذا يتفق مع مؤشر العجز التجاري الذي بلغ (959- ) مليون دولار و(924- ) مليون دولار لنفس العامين على التوالي، وسجل معدل تغطية الصادرات للواردات أدناه في عامي 2013 و2014 حيث بلغ 34% و31% على التوالي، وهذا يتفق مع مؤشر العجز التجاري الذي بلغ (-10857) و(-12655) مليون دولار لنفس العامين، أي أن معدل تغطية الصادرات للواردات خلال فترة الدراسة كان اقل من 100%، ويعبر هذا عن عدم تحكم كينيا في الواردات ، ووجود عجز في الميزان التجاري طوال فترة الدراسة.

وكما يتضح من الجدول ( 3 ) أيضا فإن درجة انفتاح كينيا علي العالم الخارجي متوسطة - إلى حد ما- حيث تراوحت ما بين 40% و58% خلال فترة الدراسة ، وتشير هذه النسبة خاصة الفترة 2010-2013 حيث وصلت إلى أعلى قيمة لها عام 2011 وبلغت 58% وهذا يدل على اعتماد اقتصاد كينيا على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته ، وأيضا الحصول منه على احتياجاتها من سلع وخدمات استهلاكية ، كما تتأثر تلك النسبة بالمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والأحداث السياسية العالمية، والاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية ، والعكس يحدث في حالة انخفاض درجة الانفتاح

## المطلب الثالث: تحليل أداء التجارة الخارجية السلعية لإفريقيا جنوب الصحراء.

يشير الجدول رقم (4 ) بالأسعار الجارية إلى أن صادرات إفريقيا جنوب الصحراء إلى العالم حققت تطورا ملحوظا يصل إلى 369% خلال الفترة 2001-2014م. ومن خلال استعراض وتحليل صادرات إفريقيا جنوب الصحراء في فترة الدراسة نجد أن قيمة صادراتها إلى

العالم قد ارتفعت عام 2001 عن عام 2000م بمعدل نمو سالب يقدر بـ (-4,8%) ويفسر سبب هذا إلى العوامل الداخلية والسياسية في دول إفريقيا مثل الحروب الأهلية في كل من (الكونغو الديمقراطية وأنجولا، وموزمبيق)، ومشاكل عدم الاستقرار في زيمبابوي بسبب مسألة الأرض وبرامج التوطين، وتهديد خمسة ملايين هكتار من المزارع التجارية مما ترتب عليه هروب المستثمرين ورؤوس الأموال إلى الخارج، وانخفاض إنتاج كل من الذهب (ثاني قطاع تصديري بعد التبغ في عدد كبير من دول إفريقيا)[13]، وانخفاض إنتاج الماس في الكونغو بسبب عدم الاستقرار السياسي -كما ذكرنا- وانخفاض الصادرات وبخاصة الماس والسيارات في بتسوانا بسبب إغلاق مصنع هيونداى موتورز[14]، كل هذه العوامل مجتمعة كانت سبب رئيسي في انخفاض نمو صادرات إفريقيا جنوب الصحراء إلى العالم خلال عام 2001م.

ثم ارتفعت الصادرات عام 2008 عن عام 2002م لتصل إلى344 مليار دولار وبمعدل نمو (300%)، ويفسر هذا الارتفاع الكبير إلى دخول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول آسيا مثل الهند والصين في اتفاقيات تجارية وشراكة اقتصادية من خلال اتفاقيات ثنائية مع دول مثل التعاون في التجارة والتنمية بين جنوب إفريقيا والاتحاد الأوربي وبعض دول الجنوب الأفريقي الأخرى، أو اتفاقيات إقليمية مع تكتلات وتجمعات إقليمية مثل (الاجوا ، وكوتونو) مما أثر بشكل مباشر على حجم التجارة ومن ثم الصادرات ، وهذا يوضح مدى تأثر إفريقيا جنوب الصحراء بالسياسات الاقتصادية والتجارية للشركاء التجاريين ، والاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية.

وقد انخفضت الصادرات من 344 مليار دولار عام 2008 إلى 252مليار دولار عام 2009 بمعدل نمو سالب (26,7%) عن العام الذي سبقه، ويمكن تفسير الانخفاض باستمرار الركود والأزمة العالمية، حيث أثرت الأزمة العالمية بشكل كبير على معدلات النمو في الصادرات المصنعة سواء في البلاد النامية أو المتقدمة[15]. فعلي سبيل المثال انخفض معدل نمو الصادرات الصناعية في البلاد النامية بنسبة (-19%) وبنسبة (-23%) في البلدان المتقدمة[16]. ثم ارتفعت الصادرات مرة أخري عام 2011 لتصل إلى 456 مليار دولار. ونرى من الجدول انخفاض الصادرات في عامي 2013 و2014 ليصل إلى 422 و403 مليار دولار على التوالي، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض الصادرات من السلع الأساسية والأغذية بسبب الفيضانات، وسوء المناخ في اغلب الدول الإفريقية ، مع وارتفاع قيمة العملات المحلية وما له من أثره سلبي.

**جدول رقم (4) تطور أداء التجارة الخارجية لإفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2001-2014)**

**بالمليون دولار**

| البيان | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات | 86 | 90 | 112 | 152 | 189 | 230 | 273 | 344 | 252 | 348 | 456 | 437 | 422 | 403 |
| معدل النمو % | -4.8 | 6.6 | 22.2 | 35.2 | 25.6 | 17.9 | 19.2 | 26.9 | -26.8 | 36.6 | 26.2 | -2.0 | -3.2 | -5.0 |
| الواردات | 84 | 82 | 105 | 135 | 166 | 200 | 241 | 304 | 252 | 297 | 363 | 383 | 404 | 405 |
| الميزان التجاري | 2.5 | 7.4 | -79.6 | 17.1 | 23.4 | 30.1 | 32.1 | 39.7 | -0.3 | 51.0 | 93.1 | 53.2 | 18.1 | -2.5 |
| حجم التجارة | 170 | 172 | 217 | 288 | 356 | 429 | 514 | 648 | 504 | 645 | 819 | 820 | 825 | 808 |
| الناتج المحلى الإجمالي | 381 | 412 | 521 | 648 | 769 | 887 | 1031 | 1180 | 1106 | 1334 | 1504 | 1576 | 1655 | 1770 |
| نسبة الصادرات من الناتج المحلى % | 22.6 | 21.8 | 21.5 | 23.5 | 24.6 | 26 | 26.5 | 29.2 | 22.8 | 26.1 | 30.3 | 27.7 | 25.5 | 22.8 |
| معدل الانفتاح % | 44.6 | 41.7 | 41.7 | 44.4 | 46.3 | 48.4 | 49.9 | 54.9 | 45.6 | 48.4 | 54.5 | 52 | 49.8 | 45.6 |

**المصدر:** محسوب بواسطة الباحث بناءً على إحصاءات الأنكتاد (UNCTAD STAT, 2016).

وبصفة عامة فقد ارتفعت صادرات إفريقيا جنوب الصحراء إلى العالم خلال فترة الدراسة 2001-2014 بنسبة زيادة تقدر بـ 369% نتيجة لإجراءات تحرير التجارة، ومناطق التجارة الحرة في اغلب التجمعات الإقليمية ، واتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع إفريقيا مثل (الاجوا مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وكوتونو مع الاتحاد الأوربي) ، وقد انعكس الشراكة الاقتصادية بين إفريقيا جنوب الصحراء و الولايات المتحدة الأمريكية إلى ارتفاع الصادرات الإفريقية من المنتجات (الكيميائية والمواد الكيميائية العضوية وغير العضوية ، والسيارات وسيارات النقل الجماعي، ومصنوعات معدنية غير الفلزية وبعض الصناعات الأخرى من الملابس والمنسوجات)، حيث تصنف جنوب إفريقيا وموريشيوس كأكبر مصدرين للملابس والمنسوجات إلى الولايات

المتحدة [17]، كما تعتبر المنتجات والسلع الصناعية ذات قيمة مضافة عالية نسبياً، وقد استفادت بشكل كبير من انخفاض أسعار العملات المحلية الذي جعلت السلع ذات قدرة تنافسية أعلى ، واستفادت أيضا من تحرير التجارة الذي شهدته إفريقيا نتيجة الاتفاقيات التجارية.

وقد ساعد أيضا على ارتفاع الصادرات خلال فترة الدراسة زيادة أسعار بعض المعادن من ذهب وبلاتين وماس وبترول، وأيضا ارتفاع حصة الصادرات الصناعية في دول مثل موريشيوس وجنوب إفريقيا التي تصدر سلع (السيارات ، وسيارات النقل الجماعي، وقطع الغيار وبعض الآلات الأخرى).

كما أن منذ عام 2004 أخذت الصين في التعاقد مع الدول الإفريقية على أن تقوم بالتنقيب عن البترول، وإقامة كافة المشروعات الخاصة بقطاعات البترول والغاز الطبيعي والتصدير للأسواق الإفريقية، وإنشاء الطرق وإقامة السدود والمطارات والملاعب الرياضية[18].

تراوحت نسبة صادرات إفريقيا جنوب الصحراء السلعية من الصادرات العالمية خلال العام 2000 وحتى العام 2014 ما بين 2,2% و 3,6% ، وهذا يرجع إلي انخفاض قيمة الصادرات الإفريقية بصفة عامة مقارنة بصادرات بعض التكتلات الأولى مثل الاتحاد الأوروبي او دول آسيا وأمريكا الجنوبية، وانخفاض حجم الاقتصاد الأفريقي مقارنة بباقي العالم ، ويلاحظ أيضا أن نسبة الصادرات الإفريقية أخذت في الارتفاع حتى عام 2008، ثم انخفضت في عام 2009 ، ثم عاودت الزيادة عام 2010 ، وهذا يرجع إلى نفس السبب المذكور في الجدول السابق له مباشرة

**شكل رقم (3) صادرات إفريقيا جنوب الصحراء إلى العالم خلال الفترة (2001-2014).**

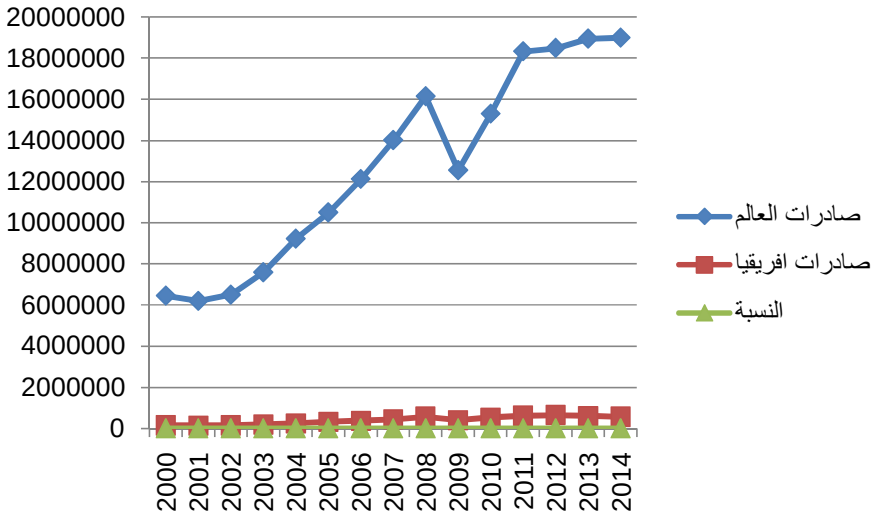


**المصدر:** رسم بواسطة الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

## المبحث الثاني : مؤشرات التجارة الخارجية الإفريقية

تستخدم مؤشرات التجارة الخارجية لقياس القدرة التنافسية للدولة محل الدراسة مع مجموعة دول أو باقي دول العالم ، وتعبر عن أداء التجارة الخارجية، وبالإمكان استخدام التحليلات الآتية للمقاييس والمؤشرات التجارية في تعزيز فهم أنماط الصادرات الإفريقية، وعلى الرغم من أن هناك العديد من المؤشرات ، إلا أن هذه الدراسة تركز على المؤشرات القابلة للقياس الكمي التي تتوافر عنها البيانات، ويستند التحليل التالي للتجارة إلى عدد من المؤشرات تغطي الجوانب المختلفة لهيكل التجارة في إفريقيا، وأنماطها،

### المطلب الأول: مؤشر التركيز السلعي

#### أولا: مؤشر التركيز السلعي للصادرات

إن قياس درجة التركيز السلعي للصادرات يفيد في معرفة تنوعها من حيث التكوين السلعي، أو مدى غلبة سلعة معينة أو عدد محدود من السلع على هيكل الصادرات، ولا شك في أن لذلك أثره على تحليل الصادرات، والسياسات التي تستخدم للتأثير فيها؛فارتفاع درجة التركيز السلعي في الصادرات ينطوي على قدر من المخاطرة يتمثل في زيادة احتمال تعرض

الدولة لصدمات الصادرات التي تنتقل إليها نتيجة لحدوث تقلبات حادة في أسعار السلع التي تشكل أهمية كبيرة في التركيب السلعي لصادراتها.[19]

ويستخدم الباحث هنا مؤشر هيرفندال- هيرشمان ، لقياس التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة، أو تنوعها بين أكثر من سلعة أو مجموعة سلعية، وتتراوح قيمة المؤشر ما بين صفر وواحد، وتشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركز أقل، فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركز أكبر[19]، ويأخذ المؤشر الصيغة التالية[20]:

$$H_i = \frac{\sqrt{\sum_{j=1}^{n} (\frac{x_{ij}}{X_i})^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث أن:

Hi: الرقم القياسي لتركز السلعة i.

Xij: قيمة صادرات الدولة j من السلعة i.

n : عدد الأسواق (الدول).

**جدول رقم (5) تطور مؤشر التركيز السلعي للصادرات الإفريقية بالتطبيق على مصر وكينيا خلال الفترة (2001-2014)**

| السنوات | إفريقيا | مصر | كينيا |
|---|---|---|---|
| 2001 | 0.312414 | 0.227203 | 0.246134 |
| 2002 | 0.316778 | 0.226294 | 0.242737 |
| 2003 | 0.337549 | 0.233785 | 0.225241 |
| 2004 | 0.39466 | 0.229282 | 0.220048 |
| 2005 | 0.433623 | 0.231729 | 0.211131 |
| 2006 | 0.457475 | 0.253856 | 0.193893 |
| 2007 | 0.456254 | 0.244255 | 0.182026 |
| 2008 | 0.476363 | 0.211404 | 0.192248 |
| 2009 | 0.41335 | 0.15075 | 0.204302 |
| 2010 | 0.411312 | 0.151702 | 0.217542 |
| 2011 | 0.40956 | 0.168591 | 0.201674 |
| 2012 | 0.429862 | 0.173758 | 0.203586 |
| 2013 | 0.40938 | 0.158256 | 0.214133 |
| 2014 | 0.364317 | 0.162935 | 0.193931 |

**source**:: www.unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=120

**شكل رقم (4) تطور مؤشر التركيز السلعي للصادرات الإفريقية بالتطبيق على مصر وكينيا خلال الفترة (2001-2014)**

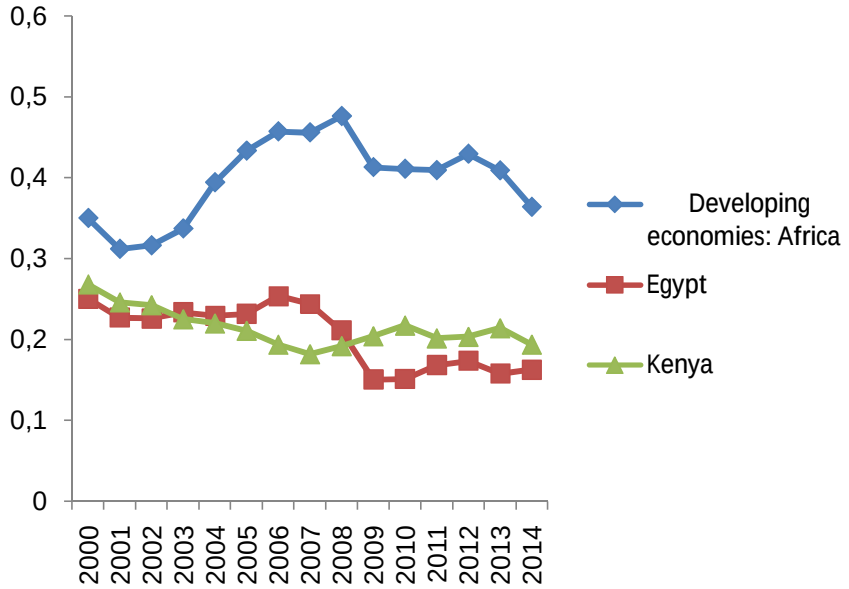


**المصدر:** رسم بواسطة الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

وتتراوح قيمة المؤشر بين صفر وواحد صحيح، وكلما انخفضت قيمة المؤشر دل ذلك على انخفاض تركز الصادرات (زيادة تنوع الصادرات)[21] ، وكلما اقتربت من الواحد الصحيح يصبح شديد التركيز للسلع.

## إفريقيا

وتظهر النتائج أن قيمة معامل التركيز متذبذبة حيث وصلت إلى أكبر قيمة لها في عام 2008م حيث بلغت 48% تقريبا، وهذا يعنى اتجاه الصادرات إلى التركيز السلعي خلال هذا العام، وذلك يرجع إلى تفوق السلع الأولية والأساسية في صادرات إفريقيا إلى العالم ، إلا أن قيمة معامل التركيز أخذت في التذبذب خلال باقي فترة الدراسة حتى وصلت إلى أقل قيمة لها في عامي 2001 و2002م وهى 31 % و32% على التوالي.

## مصر

وتظهر النتائج أن قيمة معامل التركيز متذبذبة حيث كانت أقل قيمة لها في عام 2009م إذ بلغت 15%، حيث ارتفعت بشكل تدريجي لتصل إلى 25,3% و 24,4% في عامي 2006

و 2007م على التوالي، وأن قيمة معامل التركيز في عام 2006م بلغت 25.3% هي أعلى قيمة لها، وهذا يدل على تركز الصادرات على عدد قليل من السلع المصدرة غير البترولية على رأسها المنتجات المعدنية ومصنوعاتها والتي تمثل وحدها حوالي 45% من الصادرات غير البترولية ، ووفقا لدرجة التصنيع فلقد احتلت السلع تامة الصنع صدارة السلع المصدرة خلال الفترة من 2008 وحتى 2015 ثم بنسبة تتراوح ما بين 40 إلى 45 % يليها في نفس الفترة السلع البترولية ثم السلع نصف المصنعة .[22]

## كينيا

وتظهر النتائج أن قيمة معامل التركيز متذبذبة حيث كانت أقل قيمة لها في عام 2007م إذ بلغت 18%، حيث ارتفعت بشكل تدريجي متذبذب لتصل إلى 20% و21%في عامي 2012 و 2013م على التوالي، وأن قيمة معامل التركيز في عام 2010م بلغت 21,7% ، وهذا يدل على تركز الصادرات الكينية في السلع الاستهلاكية ، حيث تهيمن السلع الزراعية وخصوصا الشاي، والزهور والمنتجات البستانية (الفواكه والخضر) على صادرات كينيا، حيث تمثل ما يقرب من 60 في المائة من مجموع الصادرات،[23] حيث تعتبر السوق الإفريقية هي اكبر مستورد للسلع الكينية ما يمثل 50% تقريبا من قيمة الصادرات خاصة دول الجوار مثل تنزانيا أوغندا تليها أوروبا بنسبة 28% واسيا بنسبة 15%، ثم دول الكوميسا التي تمثل 11% من الأسواق المستهلكة للسلع الكينية.[24]

ووفقاً للمؤشرات الثلاثة السابقة فإن قيمة مؤشر التركيز مستقرة إلى حد ما خلال الفترة 2010-2014، وهو ما يشير إلى انخفاض درجة تركيز وزيادة تنوع هيكل الصادرات السلعية لمناطق مصر وكينيا ، وتشابه هيكل صادراتها مع هيكل الصادرات العالمية مما يشير إلى انخفاض درجة تركز تلك الصادرات، في حين إفريقيا جنوب الصحراء أكثر تركيزا وهيكل صادرتها غير متنوع .

## ثانيا: مؤشر التركيز السلعي للواردات

بنفس الطريقة التي تم بها قياس التركيز السلعي للصادرات، فإن حساب التركيز السلعي للواردات يفيد في معرفة مدى تنوعها من حيث التكوين السلعي، أو غلبة عدد محدود من السلع على هيكل الواردات، والسياسات التي تستخدم للتأثير فيها، فمن البديهي أن السياسات الموجهة للتأثير في الواردات الاستهلاكية تختلف كثيرا عن تلك التي توجه للتأثير في الواردات الاستثمارية وهكذا.

وعلى ذلك فإن تنوع الواردات يسمح باستخدام حزمة من السياسات للتأثير في إجمالها، أما تركزها فيحد من فرصة استخدام سياسات متعددة لإصلاح مسارها، إذ أن ارتفاع درجة التركيز السلعي في الواردات ينطوي على قدر من المخاطرة يتمثل في زيادة احتمال تعرض الدولة للصدمات الخارجية التي تنتقل إليها نتيجة لحدوث تقلبات حادة في الأسعار التي تشكل أهمية كبيرة في التركيب السلعي لوارداتها.[25]

وكلما اقترب معامل التركيز من الصفر أصبح أقل تركيزاً للواردات، وكلما اقترب من الواحد الصحيح يصبح شديد التركيز لها.

**جدول رقم (6): معامل التركيز للواردات الإفريقية بالتطبيق على مصر وكينيا خلال الفترة (2001-2014)**

| السنوات | إفريقيا | مصر | كينيا |
|---|---|---|---|
| 2001 | 0.056297 | 0.08773 | 0.136268 |
| 2002 | 0.053987 | 0.107101 | 0.091013 |
| 2003 | 0.052075 | 0.059069 | 0.095471 |
| 2004 | 0.060697 | 0.101274 | 0.109357 |
| 2005 | 0.066215 | 0.119811 | 0.133585 |
| 2006 | 0.075245 | 0.123154 | 0.150557 |
| 2007 | 0.072469 | 0.124493 | 0.118484 |
| 2008 | 0.075596 | 0.05829 | 0.145347 |
| 2009 | 0.064574 | 0.053792 | 0.112842 |
| 2010 | 0.069216 | 0.062538 | 0.124384 |
| 2011 | 0.075539 | 0.074863 | 0.159054 |
| 2012 | 0.084907 | 0.091094 | 0.159724 |
| 2013 | 0.082925 | 0.081494 | 0.170165 |
| 2014 | 0.07481 | 0.076119 | 0.146817 |

**source**:: www.unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=120

**شكل رقم (5) تطور معامل التركيز للواردات خلال الفترة (2001-2014)**

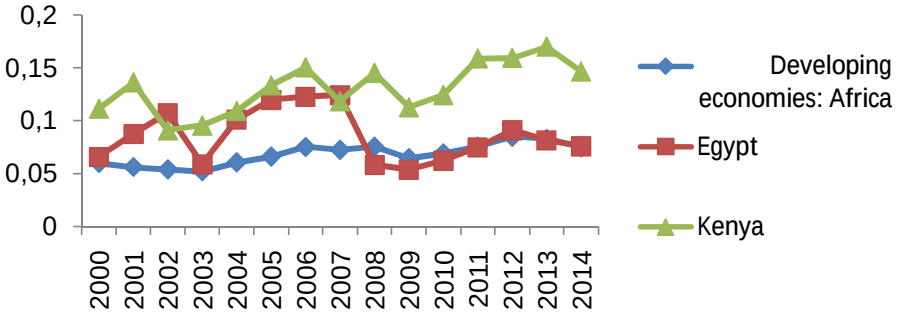


**المصدر:** رسم بواسطة الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

وتظهر النتائج أن قيمة معامل التركيز لإفريقيا متذبذبة حيث كانت أقل قيمة لها في عام 2003م إذ بلغت 5%، حيث ارتفعت بشكل تدريجي لتصل إلى 8,5% و8,3%في عامي 2012 و 2013م على التوالي، وأن قيمة معامل التركيز في عام 2012م بلغت 8,5% هي أعلى قيمة لها، وهذا يدل على تركز الواردات من العالم في السلع الصناعية ، ويرجع ذلك إلى استيراد سلع عالية القيمة مثل الآلات ووسائل النقل التي تستخدم في عمليات الإنتاج الصناعي.

أما لدولة مصر فتظهر النتائج أن قيمة معامل التركيز متذبذبة حيث كانت أقل قيمة لها في عام 2009م إذ بلغت 5,3%، حيث ارتفعت بشكل تدريجي لتصل إلى 12,3% و12,4%في عامي 2006 و 2007م على التوالي، وأن قيمة معامل التركيز في عام 2007م بلغت 12,4% هي أعلى قيمة لها، وهذا يدل على تركز الواردات من العالم في السلع الوسيطة والاستثمارية ، فطبقا للمجموعات السلعية احتلت الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزاؤها صدارة المجموعات السلعية المستوردة حيث بلغت نسبتها حوالي 18% تقريبا في المتوسط خلال فترة الدراسة تليها مباشرة المجموعة السلعية للمنتجات المعدنية ، أما طبقا لدرجة الاستخدام فاحتلت السلع الوسيطة صدارة السلع المستوردة من عام 2008 وحتى عام 2015 بنسبة 40% في المتوسط تليها السلع الاستثمارية بنسبة 20% في المتوسط .[26]

وبالنسبة لدولة كينيا فتظهر النتائج أن قيمة معامل التركيز متذبذبة حيث كانت أقل قيمة لها في عام 2002م إذ بلغت 9%، حيث ارتفعت بشكل تدريجي لتصل إلى 16% و17%في عامي 2012 و 2013م على التوالي، وأن قيمة معامل التركيز في عام 2013م بلغت 17% هي أعلى قيمة لها، وهذا يدل على تركز الواردات من العالم في السلع الصناعية ، ويرجع ذلك

إلى استيراد سلع عالية القيمة مثل الآلات ووسائل النقل التي تستخدم في عمليات الإنتاج الصناعي.

ووفقاً للمؤشرات الثلاثة السابقة فإن قيمة مؤشر التركيز للواردات منخفضة جدا خلال الفترة 2010-2014، حيث عندما يقترب المؤشر للصفر يدل إلى انخفاض درجة التركيز أو أصبح أقل تركيزاً للواردات وزيادة تنوع هيكل الواردات السلعية لمناطق مصر وإفريقيا جنوب الصحراء ، في حين كينيا أكثر تركيزا وهيكل وارداتها غير متنوع إلى حد ما ويرجع ذلك كما ذكرنا إلى استيراد سلع عالية القيمة مثل السلع الرأسمالية والآلات ووسائل النقل التي تستخدم في عمليات الإنتاج الصناعي.

## المطلب الثاني: مؤشر التنوع السلعي

- **مؤشر التنوع** Diversification index: يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة لإجمالي صادراتها عن حصة الصادرات لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، وتتراوح قيمة هذا المؤشر ما بين الصفر والواحد، بحيث إنه كلما اقتربت قيمة المؤشر من صفر كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما تصل قيمة المؤشر إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات المحلية مع هيكل الصادرات العالمية.[27] ويأخذ المؤشر الصيغة التالية:

$$S_j = \frac{\sum_i \left| h_{ij} - h_i \right|}{2}$$

حيث إن:

hij: النصيب النسبي للسلعة i في صادرات الدولة j.

hi: النصيب النسبي للسلعة i في إجمالي الصادرات العالمية.

## أولا : مؤشر التنوع السلعي لصادرات مصر وكينيا وإفريقيا

**جدول (7) : مؤشر التنوع السلعي للصادرات الإفريقية بالتطبيق على مصر وكينيا خلال الفترة (2001-2014)**

| السنوات | مصر | كينيا | إفريقيا |
|---|---|---|---|
| 2001 | 0.644 | 0.733 | 0.606 |
| 2002 | 0.649 | 0.732 | 0.598 |
| 2003 | 0.641 | 0.732 | 0.6 |
| 2004 | 0.621 | 0.727 | 0.607 |
| 2005 | 0.616 | 0.713 | 0.598 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 0.594 | 0.702 | 0.603 | 2006 |
| 0.588 | 0.679 | 0.603 | 2007 |
| 0.574 | 0.675 | 0.551 | 2008 |
| 0.574 | 0.654 | 0.554 | 2009 |
| 0.559 | 0.672 | 0.57 | 2010 |
| 0.639 | 0.639 | 0.548 | 2011 |
| 0.546 | 0.64 | 0.536 | 2012 |
| 0.541 | 0.651 | 0.516 | 2013 |
| 0.533 | 0.641 | 0.535 | 2014 |

**source**:: www.unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=120

**شكل رقم (6) تطور معامل التركيز للواردات خلال الفترة (2001-2014)**

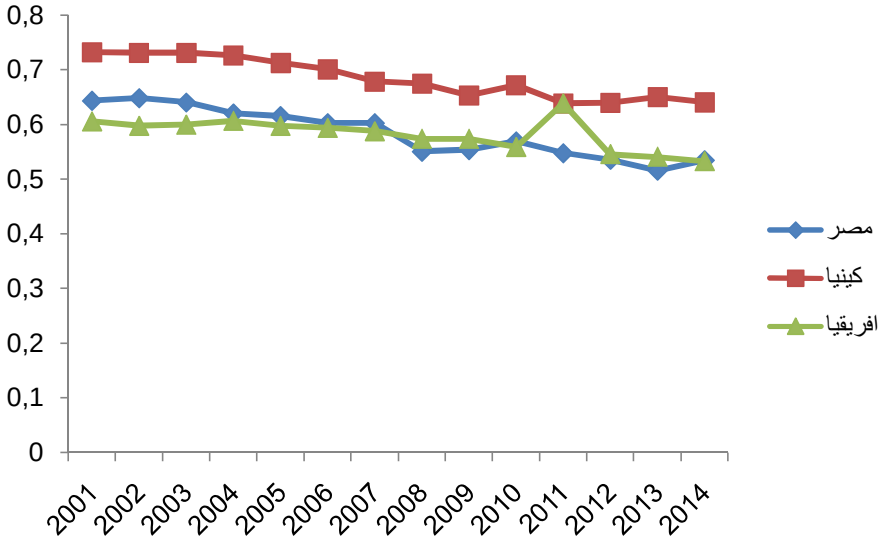


**المصدر:** رسم بواسطة الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

وتظهر النتائج أن قيمة معامل التنوع لإفريقيا متذبذبة حيث كانت أقل قيمة لها في عام 2014م إذ بلغت 0,533 حيث ارتفعت بشكل تدريجي لتصل إلى أعلى قيمة لها وهى 0,639 عامي 2011 ، وتظهر النتائج أن قيمة معامل التنوع لمصر متذبذبة حيث كانت أقل قيمة لها في عام 2013م إذ بلغت 0,516 حيث كانت غير مستقرة لتصل إلى أقصى قيمة لها وهى 0,649 عام 2002 كما تظهر النتائج أن قيمة معامل التنوع لكينيا متذبذبة حيث كانت أقل

قيمة لها في عام 2011م إذ بلغت 0,639 حيث أيضا كانت غير مستقرة لتصل إلى أقصى قيمه لها عام 2001 كانت 0,733 هي أعلى قيمة لها.

ووفقاً للمؤشرات الثلاثة السابقة فإن قيمة مؤشر التنوع السلعي منخفضة جدا خلال الفترة 2010-2014، حيث عندما يقترب المؤشر للصفر يدل إلى ارتفاع درجة التنوع وزيادة تنوع هيكل الصادرات السلعية، ونرى من الجدول أن الصادرات المصرية الأكثر تنوع يليها منطقة إفريقيا جنوب الصحراء ، في حين تعتبر وهيكل صادرات كينيا الأقل تنوع ويرجع ذلك إلى سيطرة وغلبة السلع الزراعية خاصة الشاي والبن على هيكل الصادرات.

## ثانيا: مؤشر التنوع للواردات مصر وكينيا وإفريقيا

**جدول (8) : مؤشر التنوع السلعي للواردات الإفريقية بالتطبيق على مصر وكينيا خلال الفترة (2001-2014)**

| السنوات | مصر | كينيا | إفريقيا |
|---|---|---|---|
| 2001 | 0.419 | 0.418 | 0.288 |
| 2002 | 0.428 | 0.386 | 0.282 |
| 2003 | 0.402 | 0.37 | 0.273 |
| 2004 | 0.42 | 0.396 | 0.272 |
| 2005 | 0.397 | 0.409 | 0.266 |
| 2006 | 0.383 | 0.401 | 0.26 |
| 2007 | 0.385 | 0.368 | 0.256 |
| 2008 | 0.371 | 0.384 | 0.273 |
| 2009 | 0.377 | 0.391 | 0.281 |
| 2010 | 0.356 | 0.383 | 0.277 |
| 2011 | 0.382 | 0.383 | 0.284 |
| 2012 | 0.388 | 0.393 | 0.291 |
| 2013 | 0.373 | 0.411 | 0.294 |
| 2014 | 0.344 | 0.393 | 0.279 |

**source**:: www.unctadstat.unctad.org/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=120

**شكل رقم (7) تطور مؤشر التنوع للواردات خلال الفترة (2001-2014)**

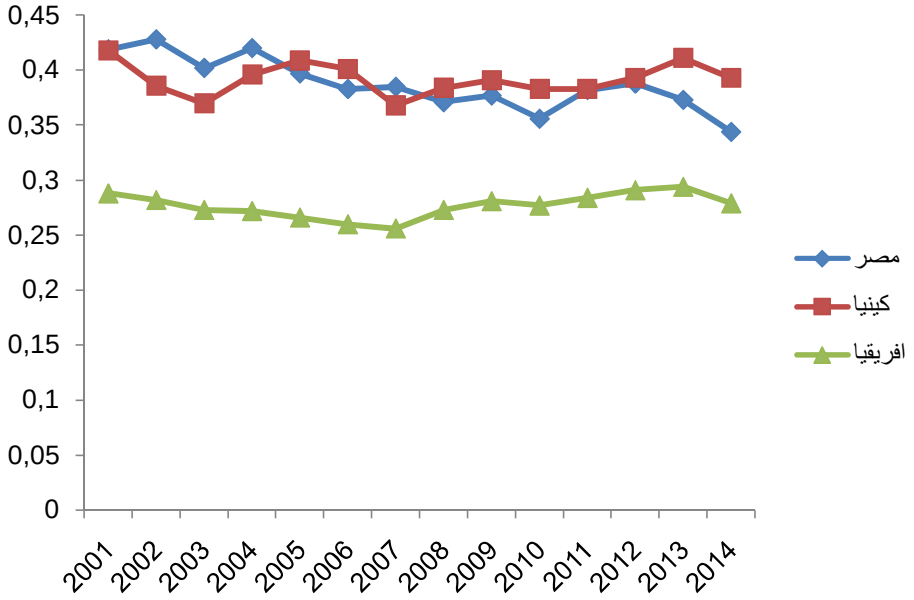


**المصدر:** رسم بواسطة الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

وتظهر النتائج أن قيمة معامل التنوع الواردات لإفريقيا كانت متذبذبة حيث أقل قيمة لها في عام 2007م إذ بلغت 0,265 حيث ارتفعت بشكل تدريجي لتصل إلى 0,942 عام 2013 وهي أعلى قيمة لها ، كما تظهر النتائج أن قيمة معامل التنوع الواردات لمصر متذبذبة حيث كانت أقل قيمة لها في عام 2014م إذ بلغت 0,344حيث كانت غير مستقرة لتصل إلى أعلى قيمة لها 0,428عام 2002عام 2002، أما كينيا فتظهر النتائج أن قيمة معامل التنوع متذبذبة حيث كانت أقل قيمة لها في عام 2007م إذ بلغت 0,368حيث بلغت أعلى قيمة لها عام 2001 لتصل إلى, 0418.

ووفقاً للمؤشرات الثلاثة السابقة فإن قيمة مؤشر التنوع السلعي منخفضة جدا خلال الفترة 2010-2014، حيث عندما يقترب المؤشر للصفر يدل إلى ارتفاع درجة التنوع وزيادة تنوع هيكل الصادرات السلعية، ونرى من الجدول أن الصادرات المصرية الأكثر تنوع يليها منطقة إفريقيا جنوب الصحراء ، في حين تعتبر وهيكل صادرات كينيا الأقل تنوع ويرجع ذلك إلى سيطرة وغلبة السلع الزراعية خاصة الشاي والبن على هيكل الصادرات.

## ثانيا : مؤشر التوافق التجاري مصر وكينيا وإفريقيا

هو مؤشر استخدمه Michaely عام 1996 ومن خلال هذا المؤشر يمكن تقدير احتمال تحويل التجارة من خلال عمل مقارنة بين كل من الهيكل السلعي للصادرات والواردات لمصر أو كينيا مع الهيكل السلعي لصادرات وواردات الشريك التجاري. أي أن هذا المؤشر يقيس مدى توافق صادرات دولة أو مجموعة من الدول مع واردات الشريك التجاري ، حيث يستخدم مؤشر التوافق التجاري لتسهيل التجارة الإقليمية بحيث لا تضطر الدول الأعضاء في منطقة تجارة حرة إلى الاعتماد على دول أخرى خارج المنطقة كمصدر للسلع المستوردة، أو سوق لمنتجاتها، لذلك يستخدم لبحث مدى إمكانية تحويل التجارة.[28]

ويأخذ المؤشر الصيغة التالية:[29]

$$TCI = 1 - \{ ( \sum_{i=1}^{n} | Mbi - Xai | ) / 2 \}$$

**حيث إن : Mbi** هي نسب واردات السلعة **i** من إجمالي واردات الدولة **b**

**Xai** :هي نسبة صادرات السلعة **i** من إجمالي صادرات الدولة **a**

وتتراوح قيمة المؤشر بين (صفر، 100%) ، ويأخذ المؤشر قيمة الصفر عندما لا يكون هناك تطابق بين السلع التي يستوردها الشريك التجاري وتلك التي تصدرها كينيا، ويأخذ المؤشر قيمة 100% في حالة التطابق التام بين صادرات كينيا وواردات الشريك التجاري ، و يشير ارتفاع درجة التكامل إلى زيادة احتمال ترتيبات تجارة ناجحة بين دولتين أو أكثر ، وتكمن أهمية المؤشر أيضا في أن ارتفاعه يدل على توافق أكبر مع الطلب العالمي أو أسواق دولية، بينما يدل على العكس إذا انخفضت قيمته، كما أن التغيرات في قيمة ذلك المؤشر عبر الزمن تعطى فكرة عما إذا كان وضع التجارة يصبح أكثر أو أقل توافقاً.[30] ومن المحددات الأساسية لتنافسية صادرات أية دولة هو قدرتها على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي، ومن ثم فإن توافق صادرات أية دولة مع واردات أهم الأسواق الدولية هو الخطوة الأولى لرفع قدرات الدول المصدرة على اقتحام الأسواق الدولية.[31]

**جدول رقم (9) قيمة مؤشر التوافق التجاري لمصر وكينيا و إفريقيا جنوب الصحراء مع العالم للفترة 2001- 2013**

| البيان | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مصر | 0.34 | 0.34 | 0.35 | 0.37 | 0.38 | 0.39 | 0.39 | 0.44 | 0.44 | 0.43 | 0.45 | 0.45 | 0.47 |
| كينيا | 0.27 | 0.27 | 0.27 | 0.27 | 0.28 | 0.30 | 0.32 | 0.32 | 0.34 | 0.32 | 0.34 | 0.34 | 0.34 |
| إفريقيا جنوب الصحراء | 0.40 | 0.40 | 0.40 | 0.40 | 0.39 | 0.39 | 0.39 | 0.39 | 0.40 | 0.41 | 0.42 | 0.42 | 0.42 |

**المصدر :** محسوب بناًء على بيانات UNCTAD Online Handbook of Trade Statistics (2016)

ويتضح من الجدول (9) ارتفاع قيمة المؤشر خلال فترة الدراسة 2001-2014 لمصر من 34% عام 2001 إلى 47% عام 2013 وهى أكبر قيمة لها خلال فترة الدراسة، وارتفاع قيمة المؤشر لكل من كينيا وإفريقيا جنوب الصحراء من 27% و40% إلى 34% و42% على التوالي، ويدل تطور وارتفاع قيمة (تحسن) مؤشر التوافق التجاري عبر فترة الدراسة لصادرات مصر وكينيا وإفريقيا جنوب الصحراء مع الأسواق الدولية .

## ثالثا: مؤشر تشابه وتماثل التجارة (صادرات وواردات)

## Indicator of similarity in merchandise trade structures

وهو يوضح مدى تشابه أو مدى تغير الأنماط التصديرية مصر وكينيا وإفريقيا جنوب الصحراء بالمقارنة مع دولة أخرى، وتتراوح قيمة المؤشر بين صفر و100، حيث يشير الصفر إلى عدم التماثل الكامل للصادرات أو الواردات ، في حين يشير الرقم 100 إلى تماثل تام للصادرات أو الواردات ، أي زيادة درجة التشابه بين هيكل الصادرات أو الواردات السلعية للطرفين ، وبذلك يمكن أن نستنتج مدى التشابه والاختلاف بين الهياكل الإنتاجية ، ومن ثم إمكانية خلق التجارة بينهما، حيث يمكن استيراد بعض السلع من الدول الأعضاء في الاتفاقية بدلا من مثيلاتها المنتجة محليا بتكلفة أكثر.[32] ويأخذ المؤشر الصيغة:[33]

$$S_{ab} = [\ Smin(H_{i(ac)}, H_{i(bc)})\ ]*100$$

$X_{i(ac)}$ تمثل نسبة صادرات أو واردات السلعة **i** من منتجات الدولة **a** إلى العالم **c.**

$X_{i(bc)}$ تمثل نسبة صادرات أو واردات السلعة **i** من منتجات الدولة **b** إلى العالم **c.**

وتعتمد قدرة مصر وكينيا وإفريقيا جنوب الصحراء في الاستفادة من آثار خلق التجارة علي درجة التشابه لهيكل صادرات مصر وكينيا وإفريقيا جنوب الصحراء وهيكل صادرات الشريك التجاري أو العكس، لذلك كان لابد من تحديد مدى التفاوت بين الهيكل الإنتاجي للطرفين، وهل يسمح هذا التفاوت بفرصة للتخصص في الإنتاج وخلق التجارة، وسوف يتم ذلك من خلال مؤشر تماثل الصادرات واردات مصر وكينيا وإفريقيا جنوب الصحراء مع الشريك التجاري من حيث الموارد الإنتاجية التي تنعكس في الغالب على الهيكل السلعي للتجارة الخارجية، وبالتالي فإن مدى التماثل والتشابه بين صادرات وواردات كل من الطرفين يعتبر مؤشراً على تشابه هياكلهما الإنتاجية.

**جدول (10) قيمة مؤشر تماثل الصادرات لكينيا مع مصر وإفريقيا جنوب الصحراء والعالم 2001-2014**

| | البيان | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مصر | تماثل الصادرات | 0.30 | 0.41 | 0.37 | 0.40 | 0.40 | 0.32 | 0.29 | 0.31 | 0.37 | 0.36 | 0.37 | 0.38 | 0.40 | 0.36 |
| إفريقيا جنوب الصحراء | تماثل الصادرات | 0.28 | 0.28 | 0.26 | 0.24 | 0.23 | 0.23 | 0.24 | 0.21 | 0.25 | 0.24 | 0.24 | 0.25 | 0.26 | 0.25 |
| العالم | تماثل الصادرات | 0.27 | 0.27 | 0.27 | 0.27 | 0.29 | 0.30 | 0.32 | 0.32 | 0.35 | 0.33 | 0.36 | 0.36 | 0.36 | 0.31 |

**المصدر :** محسوب بناًء على بيانات UNCTAD Online Handbook of Trade Statistics (2016)

ويتضح من الجدول رقم (10 ) ارتفعت قيمة مؤشر تماثل الصادرات مع مصر من 30% عام 2001 إلى 40% عام 2013 أما بالنسبة لمتوسط قيمة المؤشر فبلغت 36% أما قيمة المؤشر مع وإفريقيا جنوب الصحراء انخفضت قيمة مؤشر من 28% عام 2001 إلى 26% عام 2013 أما بالنسبة لمتوسط قيمة المؤشر فبلغت 25%، في حين انخفضت قيمة المؤشر مع العالم من 27% عام 2001 إلى 36% عام 2013 أما بالنسبة لمتوسط قيمة المؤشر فبلغت 31%

خلال فترة الدراسة 2001-2014، وهذا يدل على أن الهياكل الإنتاجية لكينيا غير متماثلة مع مصر و وإفريقيا جنوب الصحراء وباقي دول العالم ، وبالتالي محدودية فرص إنشاء تجارة بينهما نتيجة الاتفاقيات وعلى الرغم من ذلك، هنالك إمكانية لأن تشهد العلاقة بينهما تبادلاً تجارياً في بعض الأنشطة والقطاعات التي بها سلع متميزة.

## النتائج

تشير نتائج البحث فيما يخص تطور التجارة الخارجية الإفريقية وهى كما يلي:

## بالنسبة لمصر

يتضح لنا تطور حركة الصادرات المصرية السلعية خلال الفترة من 2001 وحتى عام 2015 أن حجم الصادرات من بداية فترة الدراسة وحتى عام 2014 أخذت في التصاعد إلا أن هناك أعوام من فترة الدراسة ارتفعت الصادرات بشكل ملحوظ وتبين لنا أنها ترجع لتوقيع مصر العيد من الاتفاقيات الدولية سواء مع الاتحاد الأوروبي أو تركيا أو الصين ولكن بصفة عامة إذا قورنت هذه الصادرات بالصادرات العالمية فهي نسبة ضئيلة جداً إلا أن نسبتها إلى إفريقيا معقولة نسبياًن

أما مؤشر التركيز للصادرات المصرية فكانت النتائج أن قيمة معامل التركيز متذبذبة حيث كانت أقل قيمة لها في عام 2009م إذ بلغت 15%، حيث ارتفعت بشكل تدريجي لتصل إلى 25,3% و24,4% في عامي 2006 و 2007م على التوالي، وأن قيمة معامل التركيز في عام 2006م بلغت 25.3% هي أعلى قيمة لها، وهذا يدل على تركز الصادرات على عدد قليل من السلع المصدرة غير البترولية على رأسها المنتجات المعدنية ومصنوعاتها، وبالنسبة للواردات فتظهر النتائج أن قيمة معامل التركيز للواردات متذبذبة حيث كانت أقل قيمة لها في عام 2009م إذ بلغت 5,3%، حيث ارتفعت بشكل تدريجي لتصل إلى 12,3% و12,4%في عامي 2006 و 2007م على التوالي، وأن قيمة معامل التركيز في عام 2007م بلغت 12,4% هي أعلى قيمة لها، وهذا يدل على تركز الواردات من العالم في السلع الوسيطة والاستثمارية

أما مؤشر التنويع للصادرات وتظهر النتائج أن قيمة معامل التنوع متذبذبة حيث كانت أقل قيمة لها في عام 2013م إذ بلغت 0,516حيث كانت غير مستقرة لتصل إلى أقصى قيمة لها وهى 0,649عام 2002 .

أما بالنسبة لمؤشر التوافق التجاري لمصر مع كينيا وإفريقيا جنوب الصحراء تبين ارتفاع قيمة المؤشر خلال فترة الدراسة 2001-2014 لمصر من 34% عام 2001 إلى 47% عام 2013 وهى أكبر قيمة لها خلال فترة الدراسة

أما بالنسبة لمؤشر التماثل لمصر ارتفعت قيمة مؤشر تماثل الصادرات مع مصر من 30% عام 2001 إلى 40% عام 2013 أما بالنسبة لمتوسط قيمة المؤشر فبلغت 36%.

## النسبة لكينيا

وتظهر النتائج أن قيمة معامل التركيز متذبذبة حيث كانت أقل قيمة لها في عام 2007م إذ بلغت 18%، حيث ارتفعت بشكل تدريجي متذبذب لتصل إلى 20% و21%في عامي 2012 و 2013م على التوالي، وأن قيمة معامل التركيز في عام 2010م بلغت 21,7% ، وهذا يدل على تركز الصادرات الكينية في السلع الاستهلاكية ، حيث تهيمن السلع الزراعية وخصوصا الشاي، والزهور والمنتجات البستانية (الفواكه والخضر) على صادرات كينيا

وتظهر النتائج أن قيمة معامل التركيز متذبذبة حيث كانت أقل قيمة لها في عام 2002م إذ بلغت 9%، حيث ارتفعت بشكل تدريجي لتصل إلى 16% و17%في عامي 2012 و 2013م على التوالي ، وأن قيمة معامل التركيز في عام 2013م بلغت 17% هي أعلى قيمة لها، وهذا يدل على تركز الواردات من العالم في السلع الصناعية ، ويرجع ذلك إلى استيراد سلع عالية القيمة مثل الآلات ووسائل النقل التي تستخدم في عمليات الإنتاج الصناعي.

وتظهر النتائج أن قيمة معامل التنوع متذبذبة حيث كانت أقل قيمة لها في عام 2011م إذ بلغت 0,639 حيث أيضا كانت غير مستقرة لتصل إلى أقصى قيمه لها عام 2001 كانت 0,733 هي أعلى قيمة لها.بلغت قيمة مؤشر التماثل مع العالم من 27% عام 2001 إلى 36% عام 2013 أما بالنسبة لمتوسط قيمة المؤشر فبلغت 31% خلال فترة الدراسة 2001-2014، وهذا يدل على أن الهياكل الإنتاجية لكينيا غير متماثلة مع مصر و وإفريقيا جنوب الصحراء وباقي دول العالم ، وبالتالي محدودية فرص إنشاء تجارة بينهما نتيجة الاتفاقيات وعلى الرغم من ذلك، هنالك إمكانية لأن تشهد العلاقة بينهما تبادلاً تجارياً في بعض الأنشطة والقطاعات التي بها سلع متميزة.

## بالنسبة لإفريقيا

وتظهر النتائج أن قيمة معامل التركيز متذبذبة حيث وصلت إلى أكبر قيمة لها في عام 2008م حيث بلغت 48%، وهذا يعنى اتجاه الصادرات إلى التركيز السلعي خلال هذا العام، وذلك يرجع إلى تفوق السلع الأولية والأساسية في صادرات إفريقيا إلى العالم ، إلا أن قيمة معامل التركيز أخذت في التذبذب خلال باقي فترة الدراسة حتى وصلت إلى أقل قيمة لها في عامي 2001 و2002م وهى 31 % و32% على التوالي.

وتظهر النتائج أن قيمة معامل التركيز للواردات متذبذبة حيث كانت أقل قيمة لها في عام 2003م إذ بلغت 5%، حيث ارتفعت بشكل تدريجي لتصل إلى 8,5% و8,3%في عامي 2012 و 2013م على التوالي ، وأن قيمة معامل التركيز في عام 2012م بلغت 8,5% هي أعلى قيمة لها، وهذا يدل على تركز الواردات من العالم في السلع الصناعية ، ويرجع ذلك إلى استيراد سلع عالية القيمة مثل الآلات ووسائل النقل التي تستخدم في عمليات الإنتاج الصناعي.

وتظهر النتائج أن قيمة معامل التنوع متذبذبة حيث كانت أقل قيمة لها في عام 2014م إذ بلغت 0,533 حيث ارتفعت بشكل تدريجي لتصل إلى أعلى قيمة لها وهى 0,639 عامي 2011 .

ما قيمة مؤشر التماثل لإفريقيا جنوب الصحراء انخفضت قيمة مؤشر من 28% عام 2001 إلى 26% عام 2013 أما بالنسبة لمتوسط قيمة المؤشر فبلغت 25%.

## التوصيات

1- توسيع نطاق الاتفاقيات الدولية وفتح أسواق خارجية جديدة من شانها زيادة الصادرات السلعية للدول محل الدراسة .

2- مراجعة السياسات الاقتصادية الحالية فيما يخص بتشجيع الصادرات والتركيز على السلع ذات الميزة النسبية

3- على الدول الإفريقية أو الدول الإفريقية داخل الجماعات الاقتصادية أن تراعى عملية التماثل والتشابه في الصادرات حتى تؤدى إلى زيادة التجارة البينية ومن ثم التجارة الخارجية.

## الهوامش

([1]) معهد التخطيط القومي، الاقتصاد المصري 2008، 2009، بناء الطاقة الإنتاجية والتنمية في مصر، نوفمبر 2010، ص161.

([2]) موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية

http://www.us.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=#171.V6uELRH9mP .8

([3]) موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية

http://www.us.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=#171.V6uELRH9mP .8

([4]) الأهرام العدد 44217 بتاريخ 29 ديسمبر 2007، محمد الصديق.

([5]) موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية

http://www.us.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=#171.V6uELRH9mP .8

[6]- Alexander Yeats & Francis Ng," **Kenya Export Prospects and Problems**", ( Washington DC: World Bank, Africa Region Working Paper Series No. 90 , October 2005) .p15

[7] - Beatrice Waithera Githanga & Thomas Marmefelt " **Trade Liberalization and Economic Growth in Kenya An empirical Investigation (1975-2013)",** (Swedish : Södertörns högskola University, Department of Economics Master Thesis 30 Credits, Economics , 2015).p4

[8] - Jane Kiringai **, " Trade Policy and Transport Costs in Kenya",** (Nottingham : University of Nottingham, CREDIT Research Paper No., 06/11, Centre for Research in Economic Development and International Trade).p8

[9] - Beatrice Waithera Githanga & Thomas Marmefelt " **Trade Liberalization and Economic Growth in Kenya An empirical Investigation (1975-2013)",** (Swedish : Södertörns högskola University, Department of Economics Master Thesis 30 Credits, Economics , 2015).p5

[10] - Beatrice Waithera Githanga & Thomas Marmefelt **" Trade Liberalization and Economic Growth in Kenya An empirical Investigation (1975-2013)",** (Swedish : Södertörns högskola University, Department of Economics Master Thesis 30 Credits, Economics , 2015).p6

[11] - Jane Kiringai **, " Trade Policy and Transport Costs in Kenya",** (Nottingham : University of Nottingham, CREDIT Research Paper No., 06/11, Centre for Research in Economic Development and International Trade).p9

([12])-European Commission :**Overview of EPA negotiations updated September 2015 Economic Partnership Agreement Negotiations** ,( EU : European Commission ,2015), online at :http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2009/september/tradoc_144912.pdf

[13] - محمود أبو العينين (محرر) ، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2001-2002 :أفريقيا والعالم** :(القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة،2002)، ص97.

[14] - موقع تجارة "السادك " : http://www.sadctrade.org/files/TPR%20Botswana.pdf

[15]- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، **تقرير التنمية الصناعية لعام 2011**، كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة من أجل تكوين مستدام للثروة، مركز فيينا الدولي، ص17

[16]- نرى على سبيل المثل انخفض معدل النمو فى الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 14,5%، في حين بلغ معدل النمو في الاتحاد الأوربي بمقدار 20% ، أما أفريقيا جنوب الصحراء كان الانخفاض أكثر شدة ووصل إلى 36% سواء من صادراتها إلي الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، وقد أدى الانخفاض في عائدات الصادرات الصناعية مع الانخفاض في أسعار السلع إلى انخفاض الواردات من المدخلات اللازمة للعملية الإنتاجية. وقد وصل معدل نمو الصادرات الصناعية لأفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2005-2009 إلى 3,8% مقابل 14,5% خلال الفترة 2000-2004.

[17] -Matthew Stern & Niall Condon " **The Effectiveness of African Growth and Opportunity Act**

**(AGOA) in increasing trade from Least Developed Countries",(** London: EPPI-Centre, Social Science Research Unit, Institute of Education, University of London, March 2011).p34

[18] - (السفير/ جلال عبد المعز، "الصين وأفريقيا"، آفاق أفريقية، المجلد السابع، العدد 23، شتاء 2007، ص ص 18-20)

[19] نانيس فكرى محمد ناشد، نموذج لقياس الطلب على الصادرات المصرية خلال الفترة (1991-2004) ، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2008).ص78.

[19]- صندوق النقد العربي: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012**، (أبوظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، 2012)، ص 171.

[20] -(UNCTAD STAT, 2013).

[21] إيناس فهمي حسين عبد الله ،اتفاقية مناطق التجارة الحرة ومشكلة تنمية الصادرات الحالة المصرية (74-1999)، **رسالة ماجستير غير منشورة**،(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2003).ص39.

[22] موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري

.6171http://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=

[23]http://www.fao.org/docrep/008/x8731a/x8731a10.htm

[24]Beatrice Waithera Githanga & Thomas Marmefelt **" Trade Liberalization and Economic Growth in Kenya An empirical Investigation (1975-2013)",** (Swedish : Södertörns högskola University, Department of Economics Master Thesis 30 Credits, Economics , 2015).p9

[25] محمود رضا فتح الله ، دراسة قياسية للواردات في مصر، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2002) ،ص68.

[26] موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري

.6171http://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=

[27] صندوق النقد العربي: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012**، (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، 2012)، ص 171.

[28]Hanaa Kheir El-Din & Samiha Fawzy & Laila El-Khawaga **, " The Egyption-Turkish Free Trade Area Agreement : What are The Expected Benefits?",** Working Paper No.39 , (Cairo: The Egyption Center for Economic Studies, December 1999).p16

[29]United Nations , " A Practical Guide to Trade Policy Analysis", **op.cit.,** p30

[30] عزة فؤاد نصر إسماعيل، **أداء الصادرات الصناعية التحويلية المصرية في ضوء اتفاقيتي أغادير ومنطقة التجارة الحرة بين مصر وتركيا**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012). ص45

[31] محمد عدنان وديع: **مؤشرات التنافسية وسياساتها في البلدان العربية**، بحث مشارك في ورشة عمل (محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية – تونس، 19-20 يونيو، 2000)، تحرير: احمد عدنان وديع، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2001)، ص 48.

[32] وهو ما يسمى بأثر خلق التجارة، وهو أثر إيجابي ، حيث تزداد احتمالات التخصيص الأكفأ للموارد .

[33] J. M. Finger & M. E. Kreinin **," A Measure of `Export Similarity' and Its Possible Uses", The Economic Journal The Royal Economic Society, (** New York : Vol. 89, No. 356 ,Dec., 1979). P.905